«اعلم أن الفـاعل في عرف النحـويين كل اسم ذكـرته بعد فـعل وأسندت ذلك الفـعل إلى ذلك الاسم. ولذلك كـان في الإيجـاب والنفي سـواء (وهو) في عرف أهل هذه الصنعة أمر لفظي.. ويؤيد إعراضهم عن المعنى عندك وضوحا أنّك لو قدّمت الفاعل فقلت زيد قام لم يبق عندك فاعلا وإنّما يكون مبتدأ وخبرا معرّضا للعوامل اللّفظية» [1].

وكذلك الشأن عند تعريفهم نائب الفاعل وهو عندهم فاعل من جهة اللّفظ ولم يكن وضعـهم لهذا المصطلح دليلا على خضـوعهم للمعنى الحدسي كـما يزعم أيوب [2] وإنّمـا سببه تركـيبي أيضـا. فقـد افتـرضوا أن الأصل النظري في الجـملة الفعليـة المكوّنة من فعل متعـدّ أن تتكوّن من فعل وفاعل ومـفعول به. فإن اخـتزل الفاعل عنـد بناء الفعل للمجـهول ناب - المفـعول به - عنه تركيبيـا في شغل دور المسند إليه.

يقـول الجرجـاني: «وحقـيقـة البناء للمـفعـول أن تخـتزل الفـاعل وتضع المفعول موضعه».

ويضيف أبو علي الفارسي مدعما مـا ذهبنا إليه من تمييز القدماء بين المعنى الحدسي والصياغة اللّغوية له:

«وهذا المفـعول به في المعنى يـرتفع بإسناد الفعل إليه كـما يرتفع الفـاعل بذلك» ويقول الجرجاني موضحا: «وإذا جاز أن يسمّى نحو مات زيد فاعل مع أنّه

---

1 شرح المفصل لابن يعيش ج 1 ص 74.

2 عبد الرحمان أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي: ص 270 - 271 - 272.
«يفترض النحاة أن نائب الفاعل هو المفعول به قام مقام الفاعل بعد حذفه ونحن نودّ أن نفرّق بين أمرين: المفعول به الفلسفي وهو الذات التي يقع عليها الفعل وهذا أمر خارجي لغوي... أمّا الآخر فهو كلمة محمد وهذه لا يقع عليها ضرب أو سواه من الأحداث. ومن أجل هذا ينبغي ألا نفترض أن المفعول قد صار نائبا للفاعل... وقد يكون أكثر سلامة أن نستغني عن لفظ فاعل الذي كان السبب الحقيقي في إقحام عنصر الدلالة عند دراسة التركيب الذي نسميه الإسناد الفعلي...».